

## مواطنون يطالبون بإنقاذهم من نصاب كلابة

تلقت صحيفة «الميثاق» العديد من الاتصالات من منطقة كلابة - مدينة تعز..

والتي تشكو من المدعو محمد عبدالعزيز الذي يستعين بخلاص من الأمن في قسم الوحدة للقيام بالنصب والاحتيال خلال بيع الأراضي للمواطنين.

وذكر الشاكون أنه قد تم حجز سيارة المذكور في إدارة أمن المحافظة على خلفية قضايا نصب واحتيال وحقوق للأخرين، لم يسدها المذكور غير أنه يتم الإفراج عنه في ظل استمرار تواطؤ عناصر أمنية لممارسة النصب



الاثنين: 14 / 2 / 2011م

الموافق: 11 / ربيع أول / 1432 هـ

العدد: (1542)

12

## تعرض وكيل وزارة الشؤون القانونية للطعن من موظف متهم بفساد

تعرض وكيل وزارة الشؤون القانونية لاعتداء من قبل أحد الموظفين بالوزارة تم إحالته ضمن آخرين بتهم فساد مالي، وكان الاعتداء في فناء الوزارة، حيث قام

الجانبي بتوجيه طعنين بالسلاح الأبيض «الجنبية» للوكيل إحداهما في اليد والثانية فوق منطقة القلب قبل أن يسكك به موظفون كانوا متواجدين أثناء الحادث.

هذا وقد أوضح الدكتور طارق المجاهد- وكيل الوزارة- في تصريح نقله عنه «المؤتمرن» أن الموظف المعتدي قام مع موظفين آخرين باختلاس مبالغ مالية من المال العام تفوق (١١)



## تحقيق



محافظة الحديدة كانت ومازالت صاحبة العطاء الذي يتربع صدارة الإنتاج الزراعي على مستوى الجمهورية.

ومع ذات الموقع الأهم الذي تستحوذ عليه المحافظة في الإنتاج الزراعي فإنها لا تبدو كما ينبغي لها ويليق بعطائنها وخيرات أرضها، بل تكاد تأتي ميزة التفوق الداعية للابتهاج مألحة لسان المحافظة وأهلها، بل وبصوت المزارع التهامي المتخرف.

ذلك هو الشجن المبتؤث بهذه المساحة عن أبرز القضايا اللازم أخذها بعين الاعتبار في القطاع الزراعي بالمحافظة..

إنها قضية المشتقات النفطية وفي مقدمتها مادة الديزل التي صارت تثير قلقاً وفرعاً للمزارعين الذين يضطرون للسفر مسافات تتجاوز حدود المحافظة.. لا شيء، إلا لعدم توافر الديزل في محطات الوقود التي تشكو من عدم كفاية الحصص التي تحصل عليها من هذه المادة.

هل أثر الأمر على المساحات المزروعة وبالتالي الإنتاج الزراعي بالمحافظة.. هل.. هل.. أسئلة قصتنا عدداً من الآخوة المزارعين كمنادج للإجابات التي نعرضها عسى أن تجد أذاناً صاغية لهموم المزارعين.

محمد شنيبي

# أزمة الديزل تنهك مزارعي الحديدة

رئيس فرع الاتحاد الزراعي:

## الكمية المخصصة لا تكفي محطات القطاع الزراعي

تراجع مساحة زراعة القطن من 40 ألف معاد إلى 5 آلاف

رئيس تخطيط محلي «التحيتا»: المحطتان الجديتان في المديرية لم يتم تشغيلهما!!

مالك محطة: خفضوا الكمية من (24) ألف لتر أسبوعياً إلى (9) آلاف

مدير مديرية الزهرة: انعكس الأمر سلباً على المساحات الخضراء

مزارع: نواجه صعوبة في الحصول على الوقود

□ في البداية التقينا الأخ علي يوسف بقش- رئيس فرع الاتحاد التعاوني الزراعي بمحافظة الحديدة- الذي قال: إن أهمية المشتقات النفطية أصبحت تساوي أهمية الماء والغذاء للكائنات الحية.. وبشكل عام فتوافر المشتقات النفطية غاية في الأهمية لتلبية العديد من الاحتياجات الضرورية في القطاع الزراعي خصوصاً الديزل، البنزين، الغاز لتشغيل محركات الري والحراثة ومركبات النقل المتوسط والكبير، إضافة إلى المولدات الكهربائية ومشاريع مياه الشرب وطواحين الحبوب ومصانع الطوب وغيرها.

ومع الأهمية البالغة للديزل فإنه مصدر الفلن نظراً لعدم كفاية الكميات (الحصص) التي تحصل عليها محطات بيع المحروقات من مادة الديزل التي تخدم القطاع الزراعي إذ تبلغ أدنى المستويات وهي لا تأخذ القطاع الزراعي، ولا تساوي ما تحصل عليه أية محطة أخرى تخدم القطاع الصناعي مثلاً.

تعد المحطة التي تخدم القطاع الزراعي ذات حظ عظيم إذ حصلت على (١٥٠٠) لتر ديزل، بينما المحطات التي تخدم غير القطاع الزراعي تحصل الواحدة على (١٠٠٠) ألف لتر يومياً.

مكابدة وعناء

عموماً صار الفزع والسفر مسافات طويلة طلباً للديزل سمة بارزة في حياة المزارعين في محافظة الحديدة خصوصاً المديرية الأكثر في الإنتاج الزراعي كمديريتي زيب والتحيتا اللتين يسافر مزارعوها إلى المحطات خارج المحافظة مثل حرض بمحافظة حجة شمالاً والبرج بمحافظة تعز جنوباً وفرع الصديق بمحافظة بشرق.

بالطبع المشهد يتحدث عن نفسه، فسيارات النقل الصغير والمتوسط تجوب الأرجاء محملة ببراميل الديزل، الأمر الذي يكبد المزارع الكثير من العناء سواء من السفر أو التعلق عن العمل، أضف إلى ذلك أن المزارع صار يبدو كمهرب للديزل، ولولا الجوانب الانسانية والأخلاقية في اخواننا رجال الأمن في نقاط التفتيش لكان أكثر عناءً.

ويقول بقش: تصل كلفة برميل الديزل إلى (١٥) الف ريال، الأمر الذي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي الذي نشير اليه من خلال محصول القطن (مثلاً)، إذ تبلغ المساحة المزروعة منه في المحافظة (٥) آلاف معاد في عامنا الزراعي الجاري ٢٠١١/٢٠١٠م، بينما كانت قبل ثلاث أو أربع سنوات تصل إلى (٤٠) ألف

معاد، الأمر الذي يشير إلى تراجع مخيف ومفزع في الإنتاج الزراعي بالمحافظة ومساحة الأرض.. ليس هذا فحسب بل التأثير على صلاحية الأرض الزراعية التي يلتهمها التصحر عاماً بعد عام، واستمرار السكوت على هذا الوضع سيكلف بلادنا، وستحتاج كثيراً من الفسقات والجهود لتجاوز آثار التصحر الذي أصاب الأراضي الزراعية.

وإعتماداً على الاهتمام بالمزارعين حيث إن محافظة الحديدة تغطي ما لا يقل عن (٢٠٥) من احتياج السوق المحلية من الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وأتمنى أن يعاد النظر في أولويات كهذه، كما أنه من المؤكد أن مادة الديزل متوافرة بكميات كافية ولا تحتاج إلى التعامل الواعي والمسؤول لتلبية الاحتياج ورفع العناء عن المزارعين، حيث إن متابع الحصول على الديزل تزيد كلفة الإنتاج وتقل الربح.. وهذه المشكلة تقف وراء تزايد هجرة الأيادي العاملة الزراعية إلى المدن والبحر والمهجر بمن في ذلك الشباب.

عناء المزارعين

□ أما الأخ عاصم علي فضل رئيس لجنة التخطيط بالمجلس المحلي بمديرية التحيتا فقال: يوجد بالمديرية (٦) محطات عاملة ومحطتان جديدتان على الطريق الساحلي (الحديدة - عدن)، والجديتان لم يتم تشغيلهما حتى اليوم، ولا ندري ما السبب

رغم أهميتهما للمزارعين والصيدان أو لمستخدمي الطريق التي تخدم من المحطات العاملة والتي تربط الحديدة شمالاً والوخة جنوباً.

مادة الديزل لا يمكن القول انها متوافرة بصورة دائمة ولا منقطعة بصورة دائمة إنما بين ذلك يترواح الوضع، الأمر الذي يتعب المزارعين وخصوصاً مزارعي النخيل بالمديرية التي تعد الأولى في الجمهورية، إذ يوجد بها حوالي (٤،٥) مليون نخلة.

وتتفاقم أضرار مزارعي النخيل حين يتزامن انقطاع الديزل مع الاحتياج الضروري لري النخيل التي يشهد عامها الزراعي موافيت محددة للري ومهمة في الإنتاج ويستحيل تعويض ذلك لو تقدم أو تأخر الري.

الكمية لا تكفي

□ أما الأخ إبراهيم سليمان أهيف - مسؤول محطة - فيفيد أن محطته كانت تحصل على (٩٠) الف لتر ديزل أسبوعياً وحالياً (٢٤) الف لتر وأن محطته تحصل على الكمية الأقل، ولا يعلم السبب.. مشيراً إلى أن الديزل لا يكاد يستقر بخزانات محطته حتى يهب المزارعون ويستنفدون الكمية بأسرع وقت، كما

تواجه المحطة طلبات الديزل من مستخدمي الطريق أيضاً.

□ وقال: الكمية التي تحصل عليها محطته لا تكفي لتلبية احتياج (٢٠) من كبار ومتوسطي المزارعين بالوضع الحالي، رغم انحسار المساحة المزروعة إضافة إلى احتياج مستخدمي الطريق، وطالب المسؤولين في وزارة النفط بمعالجة النقص بأسرع وقت.

سمة التحرال!!

□ وطالب الأخ عبدالناصر مطهر الجنيدي - مزارع - مديرية جبل راس- بوضع معالجات من الجهات المختصة تكون واعية ومسؤولة لإدخال مديريته في دائرة الاهتمام، ولا يرى مبرراً لبقاء الوضع كما هو.

وقال الجنيدي: إن المواطنين والمزارع من أبناء مديرية جبل راس يعانون الكثير للحصول على المشتقات النفطية إذ لا يوجد بالمديرية سوى أربع محطات، الأمر الذي يبقي التحرال سمة بارزة في طلب المشتقات النفطية.

وبشكل عام تبلغ كلفة اللتر الواحد من البنزين (١٠) ريالاً والديزل (٨٠) ريالاً، وذات القيمة (٨٠) ريالاً للتر الواحد من الكيروسين (الغاز).

مشيراً إلى أن غالبية المزارعين يشترون الديزل بالدوية (٢٠) لتراً، ومن يذهب للجراحي يجد في بعض المحطات صعوبة باشتراط شراء ذبة بنزين في الاحوال الطبيعية، وفي حال قلت كمية الديزل يتم البيع لأصحاب البراميل من كبار المزارعين حرمان المزارعين الصغار.

الانعكاس سلبي

□ الأخ عبدالرحمن الرفاعي -مدير عام مديرية الزهرة فيقول: يوجد في المديرية خمس محطات تحصل ما بين (٢٠ - ٤٠) الف لتر ديزل أسبوعياً، والمديرية زراعية تقع في وادي مور اكبر وديان اليمن وهذه الكمية قليلة جداً مقارنة بحجم الاحتياج الحقيقي الأمر الذي انعكس سلباً على المساحات الخضراء وترتب عليه كثير من المتاعب للمزارعين، ودعوا إلى إعادة النظر في توزيع الديزل لخدمة القطاع الزراعي إذ الوضع المتبع حالياً لا يبدو صحيحاً وسليماً، ونطالب المسؤولين في وزارة النفط بضرورة استيعاب الاحتياج الحقيقي للمزارعين وتوفيره لأن ما يحدث بكل تأكيد محاربة للمزارعين وضرب للتنمية الزراعية في البلاد، وإذا لم يتم تدارك ذلك فستتفاقم المشاكل في كل البلاد مستقبلاً.. ويزداد وضع المواطنين سوءاً.

مليون ريال قبل أن يعيد بعضها عند علمه برفع اسمه مع آخرين إلى نيابة الأموال العامة.

مبيناً أن الأجهزة الأمنية ضبطت الجاني ومازالت القضية تأخذ مجراها لدى القضاء كونها شروعا في قتل موظف عام أثناء تأدية واجبه الوظيفي في مقر عمله.

وأكد الوكيل المجاهد أن الوزارة لن تتراجع عن قرارها بإحالة من ثبتت فسادهم إلى القضاء وفقاً للتوجيهات الواضحة والصريحة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية بهذا الشأن.



وداعاً.. رياح السموم!

أحمد مهدي سالم

تعودنا عند اشتداد الأزمات وتعاطم الخطوب، واقترب أمور التأزيم من الانجراف إلى الهاوية السحيقة والسقوط في البئر العميقة، يبرز صوت الحكمة ويظهر منطق الاتزان الذي يمتص شرارات الغضب، ويلهم شتات الجهود، ويحقق المعقول أو المطلوب عاجلاً من المطالبات والإصلاحات.. وشيئاً فشيئاً، تعود الأمور إلى طبيعتها وتفتك الغمام التخريب وناسف العيوب المسببة للأزمات والخالقة للاحتقانات.

والمشهد اليمني المتأزم التي بظلال قائمة على حياة المواطن، والحق به أكبر الضرر في قوت أولاده ومستقبلهم المظلم، استناداً إلى الحاضر المحتقن.. وكان الأعداء ينتظرون نشوب الحرب الأهلية، والصدام القاتل أو المميت بين أبناء الوطن وجيشه.. فصددهم الرئيس بما لم يتوقعوا وظهرت حكمته كأفضل ما تكون عندما استوعب مطالب المعارضة، ووجهه التعديلات الدستورية وأعلن لآلات الرض للثوريث والتجديد، وفتح السجل الانتخابي، في مبادرة ناضجة داعياً إياهم إلى كلمة سواء؛ وأعاد الحرارة إلى أسلاك هاتف الحوار المقطوع أو المعطل -لا فرق- بعد أن لاحظ أن القوى المترتبة شراً باليمن تنصب كمنائها، وتقرب الزيت من النار في انتظار لحظة الانفجار.

رجل الحوار أعلى من مفردة الحوار كقيمة إنسانية جميلة (تفتلتر) أخطر المشاكل، وأشرس الأزمات، وتجبر خواطر القلوب، وترأب الصدع، وتعيد الطمأنينة المفقودة إلى النفوس المضطربة.

قد يكون تجاوب قيادات في المعارضة مع المبادرة الرئاسية الانتقادية - في البداية - ليس عند المستوى المأمول، وتباينت الآراء، لكن معظمها تقرباً بين سطورها، وإن لم تصرخ: التحريج الحار، والاحترام الصادق، والإعجاب الخفي بمهارة الرئيس في إدارة الأزمات.

الأنظار الآن تتركز على الرباعية المكلفة بالبدء في الحوار الوطني الجاد، وترك التنشع الحاد الذي يخلق الحساسيات والأفئاد، وتغليب مصلحة الوطن لصنع مائة في ظل واقع ينشظى من حولنا، وثورات فوضوية، وانفصاحات تحطم وتدمر كل شيء لوكونها مرتبطة بقوى حاكمة وناقمة على الشعوب والأوطان العربية.

وحسدنا لا يخيب، فالعقلاء موجودون في السلطة والمعارضة.. يختلفون في طريقة إدارة الحكم لكن لا يختلفون على الثوابت العليا، والمصالح السيادة للوطن، ويستجيبهم للإسراع بإبورة رؤى مشتركة ومتوافقة حول الإصلاحات الفعلية السريعة للتنفيذ، وترك اشتراطات الخواء والتعجيز الذي ليس له أفق ولا سماء.

العيون تقرب بلهفة انتفاش الغمة عن أرضنا، وتوديع السحب السوداء المسافرة دون رجعة، وحوايلنا.. لا علينا.. ويجب الاعتراف بأن ما نعيشه حالياً امتحان عسير، حتماً ستجني فيه كما نجحنا في سابقاته، وسوف نخرج فائزين، ومتحابين، ومتشابهين إلى الأبد، حتى نهوي بصفحات قاسية على الوجوه المتأثرة التي تراقب الموقف من حانات فنادق خمسة نجوم، ولذتهم بآذن الله لن توم، فماذا تنتظر إذا كانت الغربان واليوم تتكالب عليك؟! وتستعجل للوقوع في نصير المشؤوم؛ ولا تمزق ولا فرقة بعد اليوم، وما أحد منتصر أو مهزوم، وسيبقى اليمن الملاذ الآمن، والحضن الرؤوم.. فوداعاً.. رياح السموم.

قبل الختام

استوقفتني تعليق طريف سمعته من شيخ مسن في حافلة يقول: «الجماعة في مصر تواجهوا ومايفش ضحايا لأنهم بدون أليات ولا مسدسات لكن بالعاصي، أما في اليمن لو حصل، لا سمح الله.. في كل بيت أكثر من قطعة سلاح.. بانتع مجازر فظيعة، ولا تعليق.

آخر الكلام

كل حرفة ككتبه كان شيئاً عريباً يشع منه الضياء وقليل من الكلام نقي وكثير من الكلام بغاء كم اعاني مما كتبت عذاباً ويعاني، في شرقةنا الشرفاء نزار قباني

توضيح من وزارة العدل

## عزل القاضي مسألة تأديبية لا تستدعي التشهير

كما تلقت الصحيفة رداً على نفس الموضوع من وزارة العدل فيما يلي نصه: الأخ الزميل محمد أنعم رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» المحترم تهديكم الإدارة العامة للعلاقات والإعلام أطيب تحياتها وتتمنى لكم التوفيق في أداء رسالتكم الإعلامية وبعد

نتابع باهتمام المواد التحريرية والصحفية التي تنشرها صحيفتكم الموقرة وعلى وجه الخصوص ذات الشأن القضائي والقانوني ونقدر اهتمامكم بتبني قضايا المواطنين، وبالإشارة إلى ما نشرته صحيفتكم الموقرة في عددها (١٥٤١) م/٢٠١١م تحت عنوان «لماذا الخجل من الفاسدين» والمتمضنة تساؤلاً: لماذا لا يتم الاعلان

تعقيب:

نعقد أن العزل من الوظيفة القضائية ليس بالشيء الهين ولا يكون إلا بثبوت مخالفة جسيمة تمس مصالح المواطنين، وإذا كان القانون يمنع العزل فيجب أن يعدل مجلس القضاء الأعلى لا تقل قوة عن الأحكام الشرعية.. والله الموفق..

خالد محمد الدييس

مدير عام العلاقات والإعلام.

عملاً بحق الرد:

## هيئة مكافحة الفساد تأسف لعدم التحقق من الأسباب الحقيقية لعدم نشر الأسماء

## الهيئة تطمئن الفاسدين بعدم نشر أسمائهم

وصل إلى الصحيفة رد من هيئة مكافحة الفساد وعملاً بحق الرد ننشر نصه فيما يلي:

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» المحترم

الموضوع: رد من قبل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد طالعنا صحيفتكم الموقرة في عددها رقم (١٥٤١) الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠م في صفحتنا الأخيرة تحت عنوان «لماذا الخجل من الفاسدين؟»

والذي أشرت فيه من خلاله إلى إعلان الهيئة عن بدء التحقيق مع ٧١ شخصاً تورطوا في تزوير وثائق رسمية استخدمت في عمليات تخليص جمركي لإدخال سيارات مستعملة إلى البلد بدون دفع الضرائب المستعملة قانوناً. واعتبار عدم نشر أسماء هؤلاء الأشخاص أو صفاتهم شيئاً ملفتاً ويخالف تساؤلات حول مصير القضية.. ولماذا الخجل من الفاسدين الخ.. حسب الصحيفة.

وإعمالاً بحق الرب الذي كفه قانون الصحافة والمطبوعات رقم ١٩٩٠م في مواده (٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣) ووفق ما تضمنه الفصل الرابع من القانون.. فإن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ممثلة بقطاع الإعلام تأسف لعدم التحقق من الأسباب الحقيقية

المانعة لنشر أسماء من تقوم الهيئة بالتحقيق معهم خاصة أن يكون المصدر بحجم صحيفتكم الموقرة والتي نكن لها كل



سنتفرض أننا مخطون في فهم القانون

سنغض الطرف عن الإيحاء التي وردت في رد الهيئة بضرورة عدم الانجرار وراء الإثارة التي لا تخدم المصلحة العامة، وإنما صحيفة موقرة يفترض بها عدم التعامل مع قضايا الفساد.

بعيدا عن كل ذلك سنحاول فهم القانون على الطريقة التي لا تطبق الهيئة الموقرة الفقرة (ب) من المادة (١٦) الواردة في رسالتكم والتي تُلزم الهيئة بنشر كافة المعلومات والبيانات بشأن جرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي..

ومتى نشرتم أي أحكام أو أي أسماء.. أم أنه لا توجد لديكم قضايا؟

النقطة الأخرى تتعلق بدور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وهل مهمة هذه الهيئة محصورة في قضايا كالتى وردت في تقريركم الأخير الذي تنبأه فيه الهيئة باسترداد مبلغ ٤,٧ مليون ريال تم إخلاسه من هيئة المدن التاريخية.

مع الأخلاص من نوعاً ما تقدم الهيئة نفسها من

الاحترام والتقدير، يفترض بها أن تكون أكثر حرصاً في تعاطيها مع قضايا دون أي اعتبار للنصوص القانونية والانجرار وراء الإثارة التي لا تراعي القانون ولا تخدم المصلحة العامة..

وقضايا الفساد يفترض أن تتعاطى معها المصادقية والحيادية الحقيقية المجردة من خلال استقصاء حقيقي قبل أي نشر بعيداً عن الآراء الشخصية.. كما أن مهام واختصاصات الهيئة حددها القانون بدقة لا يشوبها لبس.

فالقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد والذي يوجبه تأسيس الهيئة حظر على الهيئة نشر أية معلومات عن قضايا الفساد إلا بعد صدور حكم قضائي بات وفقاً للنصوص الآتية: مادة (١٦) -١- يحظر على العاملين في الهيئة إقضاء أي سر أو معلومة أو بيانات وصلت إلى

علمهم بسبب أدائهم مهمتهم أثناء التحري أو التحقيق في جرائم الفساد.

ب- تلزم الهيئة بنشر كافة المعلومات والبيانات بشأن جرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات.

ولما سبق من نصوص فإن نشر قضايا بأسماء متهمين يعد مخالفة لنص القانون مما يترتب عليه مساءلة قانونية، فالهيئة مهمتها فيما يرد إليها من قضايا القيام بالتحري والتحقيق وجمع كافة الاستدلالات ومن ثم الإحالة إلى النيابة المختصة لاتخاذ إجراءاتها

إصدار قرار اتهام كون ذلك من اختصاص الجهات القضائية.

وعمل بحق الرد نرجو نشر هذا الرد وتقبلوا خالص التحايا

محمد أحمد الحيدري

المتابعة الإعلامية بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد